الأمم المتحدة

A/59/230

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التدريب والبحث

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٨. ويستعرض التقرير باختصار البرامج الجارية للمعهد ويسلط الضوء على الملامح الرئيسية لكل برنامج من هذه البرامج ويبين كيفية استجابتها للتوصيات الواردة في القرار. ويؤكد التقرير بشكل خاص على تعزيز الشراكات بين المعهد وغيره من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي تكونت في إطار كل برنامج من هذه البرامج. وقد أصبحت القدرة المالية للمعهد على الاستمرار مسألة أقل إلحاحا، بسبب الأداء الموثوق للمنح المرصودة لأغراض خاصة. إلا أن التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام لا تزال منخفضة، مما يعرض للخطر بعضا من أكثر برامج المعهد تكرارا. ويُختتم التقرير بتقديم عدد من التوصيات.

* A/59/150.

080904 030904 04-45734 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٨، والذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد، في جملة أمور، فائدة المعهد بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول للتدريب، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛ وأكدت الحاجة إلى مواصلة تطوير الشراكات المقامة بين المعهد وغيره من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق هذه الشراكات، وبخاصة على الصعيد القطري؛ وشددت على أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على قضايا التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛ وأكدت الحاجة إلى تسوية المسائل المتعلقة بإيجار المعهد وديونه ومعدلات الإيجار وتكاليف صيانته على وجه السرعة.

٢ – وقد استعاد المعهد تماما مكانته في المنظمة. وتوطدت برامجه التدريبية والمتعلقة ببناء القدرات على مدى العقد الماضي. وظل العدد الإجمالي للحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات التي نظمها المعهد في الفترة المشمولة بالاستعراض على حاله في الفترة السابقة، أي نحو ١٣٠. إلا أن عدد المستفيدين قد زاد زيادة كبيرة إلى أكثر من ٨٠٠ ٧ شخص، مقارنة بنحو ٠٠٠ ٦ شخص في الفترة السابقة، وذلك بفضل زيادة عدد المسجلين بالمعهد. وأدت البحوث المستمرة بشأن الأنشطة التدريبية إلى وضع منهجيات مبتكرة ومفيدة تحسن نوعية التدريب وتزيد من فائدته للمتدربين.

٣ – وقد أصبحت القدرة المالية للمعهد على الاستمرار مسألة أقل خطورة، بسبب الأداء الجيد للمنح المرصودة لأغراض خاصة. إلا أن التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام لا تزال منخفضة، الأمر الذي يعرض للخطر بعضا من أكثر البرامج التدريبية للمعهد تكرارا. ولا تزال المسألة المتعلقة بتكاليف استئجار وصيانة مقر المعهد قائمة وستناقشها اللجنة الخامسة أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٤ – وبالنظر إلى أن المدير التنفيذي للمعهد قدَّم تقريرا مفصلا عن أنشطة المعهد[(١)]، سيستعرض هذا التقرير باختصار فقط البرامج الجارية، مسلطا الضوء على ملامحها الرئيسية ومبينا كيفية استجابتها للتوصيات الواردة في القرار. ويؤكد التقرير بشكل خاص على تعزيز الشراكات بين المعهد وغيره من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وفقا لإطار كل برنامج من هذه البرامج.

ثانيا – استعراض عام للبرامج الجارية

ألف – الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية

٥ – لا يزال برنامج اليونيتار للدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية يوفر قائمة موسعة من الفرص التدريبية التي تستهدف تعزيز الأداء الفني للدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، بغية ضمان كفاءة وفعالية صنع القرار في الشؤون الدولية. ويقدم البرنامج ثلاثة أركان للأنشطة بيانها كما يلي:

(أ) تدريب الدبلوماسيين في جنيف وفيينا ونيروبي؛

(ب) التدريب الخاص؛

(ج) برامج الزمالات الدراسية عن القانون الدولي والخدمة المدنية الدولية وبناء القدرات في مجال الأمن البشري والتنمية.

٦ – ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفر البرنامج ١١ نشاطا تدريبيا للدبلوماسيين في جنيف وثلاثة أنشطة تدريبية للدبلوماسيين في فيينا ونشاطا تدريبيا واحدا للدبلوماسيين في نيروبي. وكانت أغلبية المشاركين من البلدان النامية. وازداد عدد الدورات التدريبية المقدمة في جنيف بفضل تعزيز الروابط المؤسسية مع المعهد العالي للدراسات الإنمائية ومكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٧ – وقد طرأت زيادة كبيرة على الأنشطة التدريبية الخاصة التي يضطلع بها البرنامج. ففي الفترة المشمولة بالاستعراض وبناء على طلب عدة بلدان وأكاديميات ومنظمات دبلوماسية، نظم البرنامج ١١ نشاطا خاصا من هذا القبيل لإكوادور وإندونيسيا وتايلند وزمبابوي والسودان وسيراليون وصربيا والجبل الأسود وغامبيا وفنزويلا وفييت نام ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ولم تشهد جنيف إلا ثلاثة من هذه الأنشطة، بينما نُظمت الأنشطة الباقية في البلدان التي طلبتها.

٨ – وفيما يتعلق بالشراكات وعلى غرار ما كان في السنوات السابقة، نفذ برنامج اليونيتار هذا العام برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الزمالات في مجال الخدمة المدنية الدولية، الذي نفذ بالاشتراك مع الوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية، والكلية الوطنية للإدارة ومعهد العلاقات الدولية للكاميرون؛ وبرنامج زمالات بشأن بناء القدرات في مجال الأمن البشري والتنمية، بالاشتراك مع حكومة اليابان.

باء – صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

٩ – ينفذ المعهد عدة برامج في الإطار الأعم لبرنامج صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، على النحو المفصل في الفقرة ١١ أدناه. والهدف العام لكل برنامج من هذه البرامج هو بناء القدرات على منع الصراعات العنيفة وحلها.

برنامج تزويد الممثلين الخاصين والممثلين والمبعوثين الشخصيين للأمين العام بالمعلومات واستقائها منهم

١٠ – شملت الأنشطة المضطلع بها مؤخرا في إطار هذا البرنامج إجراء مقابلات مع الممثلين الخاصين الحاليين والسابقين للحفاظ على الدروس والخبرات القيِّمة التي اكتسبوها ونقلها إلى الممثلين الخاصين الجدد وبالتالي صقل وتعزيز عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويجري حاليا إعداد الطبعة الثانية من منشور ''تولي منصب الممثل الخاص للأمين العام'' ليستخدم من جانب الممثلين الخاصين الجدد أثناء جلسات الإحاطة بالمعلومات التي يعقدونها وبعد ذلك. وسيجري توزيع المنشور أيضا على جميع الممثلين الخاصين الحاليين وكبار موظفي المقر، كما جرى مع مجموعة أسطوانات DVD تحتوي على سجل لهذه المقابلات. ويشمل البرنامج حلقة دراسية تنظم بصفة دورية وتجمع بين الممثلين الخاصين وموظفين كبار بالمقر لمناقشة المسائل العديدة المتصلة بالعمل في الميدان. وستعقد الحلقة الثالثة من هذه الحلقات الدراسية في سويسرا في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤.

برنامج الزمالات المشترك بين اليونيتار وأكاديمية السلام الدولية بشأن صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

١١ – نُظم البرنامج الحادي عشر من هذه السلسلة في النرويج في حزيران/يونيه و تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويوفر هذا الحدث السنوي تدريبا متقدما على تحليل الصراعات والتفاوض والتوسط لحلها يستفيد منه موظفو الأمم المتحدة من ذوي الرتب المتوسطة والعليا والدبلوماسيون وممثلو المنظمات الإقليمية، وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية في هذه المجالات. ومحور التركيز الأساسي لهذا البرنامج هو منع المنازعات وحلها عن طريق مشاركة الأمم المتحدة.

برامج التدريب الإقليمية لتعزيز منع الصراعات وبناء السلام في أفريقيا

١٢ – تنفذ برامج التدريب سنويا في أديس أبابا وكيب تاون بجنوب أفريقيا وهي الآن في عامها الخامس. وتستهدف البرامج زيادة عدد المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين في

أفريقيا المدربين على مهارات تحليل الصراعات والتفاوض والتوسط لحلها. ومن المقرر تنفيذ البرنامج المقبل من هذه البرامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في أديس أبابا.

البرنامج التدريبي لتعزيز قدرات منع الصراعات وبناء السلام لدى ممثلي الشعوب الأصلية

١٣ - هذا البرنامج الدولي هو أيضا في عامه الخامس، وينظم في سويسرا لكي يستفيد منه ممثلو الشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم. وهو يهدف إلى تعزيز قدراتهم على التفاوض بصورة أنجع من أجل تلبية احتياجاتهم، في نفس الوقت الذي يقيمون فيه علاقات مثمرة مع غيرهم من أصحاب المصلحة والشركاء في التفاوض. ومن المقرر تنفيذ البرنامج التدريبي الإقليمي لعام ٢٠٠٤ لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر.

* * *

١٤ - وفي إطار البرامج المذكورة أعلاه، يعمل اليونيتار في ظل شراكة وثيقة مع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ووزارات الخارجية والدفاع ومنظمات المجتمع المدني لتبادل الاطلاع على آخر التطورات في هذا الميدان. ويُستعان بالدارسين والممارسين في مجال حل الصراعات وبالممثلين الخاصين وغيرهم من كبار موظفي الأمم المتحدة بوصفهم خبراء في برنامج الزمالات والبرامج الخاصة بأفريقيا. أما الخبراء من الشعوب الأصلية والمقررون الخاصون وممثلو المنظمات الإقليمية فيستعان بهم بوصفهم الخبراء الأساسيين لبرامج التدريب الخاصة بالشعوب الأصلية.

جيم - التعليم بالمراسلة في عمليات حفظ السلام

١٥ - أنشئ برنامج اليونيتار للتعليم بالمراسلة في عمليات حفظ السلام لتوفير تدريب موحد من بعد يكون متاحا على الصعيد العالمي بتكلفة مخفضة لعدد كبير من الطلاب في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام ١٩٩٥، يُوفَّر هذا التدريب، بالتعاون مع دائرة التدريب والتقييم بإدارة عمليات حفظ السلام، للطلاب من خلال دورات بالمراسلة مطوعة حسب المتدرب، كانت تتخذ في البداية شكل كتيبات مطبوعة ولكنها وضعت منذ عهد أقرب على قرص مدمج كما جهزت للتنزيل من شبكة الإنترنت. وتغطي كل دورة من الدورات الـ ١٦ المتاحة جانبا مختلفا من جوانب حفظ السلام. وجميع الدورات متاحة باللغة الانكليزية، كما أن هناك دورتين متاحتين باللغة الفرنسية أيضا، ودورة باللغة الألمانية وواحدة باللغة الروسية وخمس بالإسبانية وثلاث بالسواحيلية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، جهز برنامج اليونيتار للتعليم بالمراسلة في عمليات حفظ

السلام ١٤٥ ٤ عملية تسجيل خاصة بطلاب قادمين من ١٢٢ دولة. والبرنامج ممول ذاتيا بالكامل من خلال إيرادات التسجيل فيه.

١٦ - وتتألف كل دورة من مجموعة من الدروس التي تتضمن أهدافا ومواد تدريبية وامتحانا نهائيا. ويؤدي الطلاب امتحانا شاملا بعد انتهاء الدورة. ويحصل الطلاب الذين يحرزون الحد الأدنى لاجتياز الدورة وهو ٧٥ في المائة على شهادة إتمام الدورة. ويمكن بالنسبة للطلاب غير القادرين على الوصول إلى الإنترنت إتمام الدورة عن طريق البريد العادي. وفضلا عن ذلك، أنشئ برنامج تعاوني يربط بين التدريب من بعد وبين دورات دراسية تتم في قاعات الدراسة في كل قارة وتقدمها مجموعة مختارة من الجامعات وبرامج التدريب الوطنية. ويحصل الطلاب الذين يتمون دورة دراسية في قاعات الدرس ودورة دراسية بالمراسلة كل شهر لمدة ١٢ شهرا، وينجزون أطروحة بحثية مبتكرة، على شهادة إتمام التدريب في عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام. وتقوم ثمان من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطبع وتوزيع الدورات على أفراد البعثات بصورة مباشرة.

دال - النساء والأطفال أثناء الصراع وبعده

١٧ - يتواصل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ برنامج تدريب الأفراد المدنيين في عمليات حفظ السلام على مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال أثناء الصراع، التابع لليونيتار. ففيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤، أتاح البرنامج حلقات عمل لإذكاء الوعي بشأن نوع الجنس وحماية الطفل لموظفين دوليين ومحليين في ثلاث بعثات إضافية من البعثات الميدانية للأمم المتحدة وهي البعثات في كوسوفو وفي تيمور - ليشتي وفي أفغانستان. ووصلت الحلقات الدراسية الثلاث في كوسوفو والحلقتان الدراسيتان في تيمور - ليشتي والخمس حلقات دراسية في أفغانستان إلى أكثر بكثير من ٢٠٠ مشارك، من بينهم مشاركون من غير موظفي الأمم المتحدة دعوا إلى المشاركة كمراقبين، مثل ممثلي المنظمات غير الحكومية والخبراء الحكوميين.

١٨ - وأعدت مناهج الحلقات الدراسية بالتعاون الوثيق مع الوكالات العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل، التي تولى كثير منها عن طيب خاطر جزءا من مهام التدريس. واستمر داخل منظومة الأمم المتحدة التعاون المثمر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشريكها المنفذ (منظمة إنقاذ الطفولة). واستفاد المشروع في أفغانستان من مشاركة ثلاثة شركاء جدد من داخل منظومة الأمم المتحدة وهم، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي. وشمل الشركاء الآخرون الذين قدموا الدعم لهذه المشاريع التدريبية لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي واصلت

عملها في كوسوفو وتيمور- ليشتي، بينما تحقق بنجاح التعاون مع المؤسسات الحكومية في كوسوفو وأفغانستان. وعلى صعيد مقر اليونيتار، استمرت الاتصالات الوثيقة بين المعهد واثنتين من مؤسسات البحوث التي أنشأتها حكومة سويسرا وهما مركز جنيف لسياسات الأمن ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة.

هاء – القانون البيئي

١٩ - نُظمت حلقات عمل مختلفة في إطار برنامج اليونيتار للقانون البيئي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. ومن بين حلقات العمل هذه، عالجت الحلقات التي نظمت في مدغشقر وكرواتيا الإدارة المتكاملة للسواحل، بينما تناولت حلقات عمل متخصصة نظمت في أنحاء مختلفة من فرنسا ليستفيد منها الموظفون القضائيون مسائل من قبيل إدارة النفايات، وإدارة المياه، وتقييم الأثر البيئي. ونظمت حلقة عمل بشأن التجارة والبيئة لمشاركين من أفريقيا بالتعاون مع جامعة لا روشيل. وأسفرت زيارة أكاديمية لعرض مقررات اليونيتار الدراسية المتعلقة بالقانون البيئي لكي يستفاد منها في وضع مخططات المناهج الدراسية للجامعات في السنغال عن إقامة شراكة بين جامعة سانت لويس واليونيتار. وأقيمت في إطار هذا البرنامج أيضا شراكات جديدة بين المعهد والوحدة القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لأوروبا في جنيف؛ ووكالة الحماية البيئية للولايات المتحدة؛ وسلطات محلية مختلفة في مقاطعة لومبارديا، بإيطاليا؛ واتحاد المحامين الأوروبيين؛ ووزارة خارجية بلجيكا.

واو – تغير المناخ

٢٠ - يضطلع برنامج اليونيتار لتغير المناخ بأنشطته مدفوعا بالتوصيات الواردة في إطار بناء القدرات في البلدان النامية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويحدد هذا الإطار نطاق - وأساس الإجراءات المتخذة بشأن - بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والمشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية بروتوكول كيوتو. ويؤكد الإطار، على وجه الخصوص، أهمية حشد المؤسسات القائمة في البلدان النامية والاستفادة من العمليات الجارية والقدرات المحلية على الصعيد الإقليمي أو الوطني أو المحلي، ضمانا لاستدامة هذه البرامج. وقد ركز البرنامج جهوده على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية على تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تعزيز علاقات العمل مع كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج التنمية المستدامة التابع لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

مشروع تنمية القدرات التدريبية في مجال تغير المناخ في المؤسسات الآسيوية والأفريقية الشريكة

٢١ - بدلا من وضع برامج تدريبية بطريقة مركزية من جنيف، يسعى هذا المشروع إلى تعزيز القدرة الوطنية من حيث الموارد البشرية والمؤسسات للبلدان النامية (غير الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية) في مجال التفاوض الفعال وتحليل السياسات والتنسيق. وتحقيقا لهذه الغاية، يوفر المشروع موارد مالية ومشورة تقنية للمراكز الموجودة في تلك البلدان. وتشمل الفئات المستهدفة مباشرةً بهذا المشروع ثلاثة مراكز إقليمية في أفريقيا وآسيا، ترتبط بعلاقة شراكة مباشرة مع المشروع، وهي مركز بيئة العالم الثالث في السنغال؛ ومركز بحوث الطاقة التابع لجامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا؛ ومعهد موناسينجي للتنمية في سري لانكا. ويعتزم أن يقوم الشركاء عندئذ بمد نشاطهم مستهدفين به جهات التنسيق الوطنية للاتفاقية وكبار القائمين بالتفاوض في مجال المناخ وجهات تنسيق المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وغيرها من الأطراف الفاعلة الحكومية المعنية والفئات صاحبة المصلحة في المناطق المستهدفة. وتشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع المضطلع بها بالاشتراك والتعاون مع الشركاء ما يلي:

(أ) وضع برنامج على الصعيد الإقليمي للتدريب في مجال تغير المناخ (الأدوات والأساليب)، باستخدام وسائل منها على وجه الخصوص منبر إلكتروني تفاعلي يقوم اليونيتار بإنشائه؛

(ب) تدريب المدربين المحليين وتنفيذ برامج تدريبية مختارة؛

(ج) دراسة لجدوى وضع برنامج تفاعلي للتعلم من بُعد عن طريق الإنترنت لدعم قدرات البلدان النامية في مجالي التفاوض وتحليل السياسات.

وقد عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في ميلانو، إيطاليا، في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتلاه اجتماع لفريق استشاري للمشروع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعقد اجتماع ثان للجنة التوجيهية في بون في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تلاه انعقاد فريق استشاري للمشروع. ورأس الاجتماعات في كلتا الحالتين ممثل لأمانة الاتفاقية وشمل أعضاء الفريق الاستشاري ممثليْن على الأقل للبلدان النامية (جنوب أفريقيا ومالي).

مشاريع تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٢ - أعد اليونيتار مشروعين ممولين من مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك على النحو المتفق عليه في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمشاركة المجتمعية في إدارة برامج العمل الوطنية للتكيف. وجرى حتى الآن تنظيم أربع حلقات تدريب بتوجيه من فريق خبراء أقل البلدان نموا، بالتعاون مع وكالات مهتمة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف واعتمادا على الدور النشط للميسِّرين الوطنيين في البلدان التالية:

(أ) في ساموا لـ ٥ أفرقة قطرية من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في آذار/مارس ٢٠٠٣؛

(ب) في إثيوبيا لـ ١٢ فريقا قطريا من أقل البلدان الناطقة بالانكليزية نموا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(ج) في بوتان لـ ٨ أفرقة قطرية من أقل البلدان الآسيوية نموا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

(د) في بوركينا فاسو، لـ ٢٣ فريقا قطريا من أقل البلدان الناطقة بالفرنسية نموا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وكشفت نتائج دراسة استقصائية أجراها اليونيتار في ختام الحلقات التدريبية عن وجود احتياجات هامة، مثل الحاجة إلى الدعم التشغيلي لتنفيذ المشاريع الوطنية. وفي أول إجراء لمواجهة هذه المسألة المثيرة للقلق، قام برنامج تغير المناخ التابع لليونيتار، بالتعاون مع برنامج التنمية المستدامة التابع لأمانة الاتفاقية الإطارية وفريق خبراء أقل البلدان نموا، بوضع دليل للتدريب. ويجري حاليا إعداد مواد للتدريب الموجه والمركز في عام ٢٠٠٤ في بلدان غرب أفريقيا بالتعاون الكامل مع شركاء برنامج تغير المناخ التابع لليونيتار الموجودين داخل البلدان. وسيستمر تطوير هذه الأنشطة بالتعاون مع فريق خبراء أقل البلدان نموا والوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية.

زاي - إدارة المواد الكيميائية والنفايات

٢٣ - خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، واصل برنامج اليونيتار لإدارة المواد الكيميائية والنفايات تنويع الشراكة وتوسيعها وتطوير شراكات جديدة. وتم إدماج عدد من المنهجيات التي استحدثها المعهد (مثل وضع الموجزات الوطنية وخطط العمل) في صُلب أنشطة تنمية القدرات لمجموعة متنوعة من منظمات الأمم المتحدة الشريكة لمساعدة البلدان في تنفيذ

الاتفاقات الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية، مثل اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وجرى البدء في برنامج جديد لمساعدة البلدان في تنفيذ اتفاقية استكهولم. ويجري على وجه الخصوص تنفيذ مشروع، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، لمساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز مهاراتها في مجال وضع خطط العمل. وجرى أيضا الاضطلاع بعمل مبتكر لتحديد نقاط التفاعل من أجل بناء القدرات في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وذلك من خلال مشاريع تجريبية تمولها حكومة سويسرا. وعلى الصعيد الدولي، جمعت حلقة عمل نظمها اليونيتار في آذار/مارس ٢٠٠٤ بين ممثلين من أمانات ست اتفاقيات، إلى جانب ٧٥ بلدا وجماعة من أصحاب المصلحة، لمناقشة فرص ذات صلة لإقامة نقاط تلاحم في مجال بناء القدرات. كما أُحرز تقدم كبير في سبيل مساعدة نحو ٢٠ بلدا إضافيا على إعداد موجزات وطنية لإدارة المواد الكيميائية، وتنظيم حلقات عمل وطنية لتحديد الأولويات، وإنشاء موقع وطني على الإنترنت بشأن السلامة الكيميائية، باستخدام موارد من المفوضية الأوروبية وحكومة سويسرا.

٢٤ - واكتسبت الشراكة العالمية لبناء القدرة على تطبيق النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، التي أُعلن بدؤها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠٠٢ والتي يوفر اليونيتار لها مهام السكرتارية، اكتسبت زخما كبيرا في الفترة ٢٠٠٣ — ٢٠٠٤، اعتمادا على موارد مبدئية مقدمة من حكومتي هولندا وسويسرا وعلى موارد عينية ساهم بها أكثر من ٢٠ شريكا. وتحرز المناقشات مع المجلس الدولي للرابطات الكيميائية تقدما في الوقت الراهن في سبيل تيسير الإسهام الملموس للصناعة الكيميائية في الشراكة. وكثمرة فرعية للبرامج المذكورة أعلاه، أنشأ اليونيتار برنامجا جديدا بشأن الديمقراطية البيئية في عام ٢٠٠٣. ويقدم البرنامج المساعدة مبدئيا إلى مجموعة تجريبية من البلدان على إعداد موجز وطني متصل باتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية، ويجري بحوثا ويوفر التوجيه والتدريب بشأن المشاركة الجماهيرية الفعالة في السياق الإنمائي القطري.

حاء - التعاون اللامركزي

٢٥ - يستهدف برنامج التعاون اللامركزي تعزيز قدرات السلطات المحلية (أعضاء البرلمانات ورؤساء البلديات) وشركائهم المحليين (المجتمع المدني والقطاع الخاص) في ميدان التنمية الحضرية المستدامة (المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والنقل، والطاقة)

ومجتمع المعلومات (الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والديمقراطية الإلكترونية) والشؤون الإنسانية (فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتنوع الثقافي، والسلامة الحضرية). ويتحقق هذا الهدف من خلال مراكز تدريب دولية للأطراف الفاعلة المحلية في المدن التالية:

(أ) كوالالمبور (ماليزيا) وشانغهاي (الصين) لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) واغادوغو (بوركينا فاسو) وديربان (جنوب أفريقيا) لأفريقيا؛

(ج) كوريتيبا (البرازيل) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) بلوك (بولندا) لوسط وشرق أوروبا؛

(هـ) ديفون لي بان وليون (فرنسا) وبيلباو وبرشلونة (إسبانيا) لأوروبا.

وينظم كل مركز ما بين ثلاث وخمس دورات تدريبية سنويا بالتعاون مع الحكومات الوطنية ووكالات وبرامج مختلفة تابعة للأمم المتحدة (منها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومعهد البنك الدولي، ومكتب الاتفاق العالمي)، والرابطات الدولية للممثلين المنتخبين (مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والمدن المتحدة والمنظمات الحكومية المحلية، واتحاد مدن وبلديات ورابطات أمريكا اللاتينية، والشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية، والشراكة الإنمائية البلدية) وشركات القطاع الخاص (مثل فيوليا للبيئة، وألكاتيل، وتوتال ديكسيا، وأورلين).

٢٦ - وفي ضوء النتائج التي تحققت أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر المعني بتوفير تكنولوجيا المعلومات الذي عقد في بيلباو، طُلب إلى برنامج التعاون اللامركزي وجرى تشجيعه على القيام بعملية تحضيرية مماثلة للسلطات المحلية فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وكان ذلك انعكاسا لإدراك مناطق العالم والسلطات المحلية لأهمية التعبئة لتحديد أدوارها الأساسية في مجتمع المعلومات الجديد. وفي أعقاب انعقاد عدد من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، عقد مؤتمر القمة العالمية للسلطات المحلية المعني بمجتمع المعلومات في ليون يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أبلغت نتائج المؤتمر لرؤساء الدول وغيرهم من المشاركين في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف، أثناء حدث نظمته مدينتا جنيف وليون معا، وكان يرتبط به عدة شركاء، منهم الرابطات العالمية للتنسيق للمدن والسلطات المحلية واليونيتار.

٢٧ - وبناء على طلب القطاع الخاص والسلطات المحلية، واعترافا بدورهما ومسؤولياتهما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عموما وفي إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية (إدارة المياه والصرف الصحي والنفايات، والنقل، والطاقة) خصوصا، قام اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية معا بإعداد ورقة عمل عنوانها ''إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية: الشراكات والنهج القائم على الحقوق''. وقدمت ورقة العمل في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ونوقشت بالتفصيل مع ممثلي جميع الأطراف صاحبة المصلحة، وشمل هؤلاء ممثلين لحكومات البرازيل وجنوب أفريقيا وسويسرا وفرنسا والقطاع الخاص والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ومؤسسة AXILIO ومنظمات غير حكومية (فريق التبادل البحثي والتكنولوجي، ومعهد تفويض الإدارة، وشبكة القرية البيئية العالمية، والمؤسسة الأوروبية لتنمية المناطق)، ورابطات السلطات المحلية (الشراكة الإنمائية البلدية لأفريقيا، والشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية لآسيا)، والسلطات المحلية (رئيس بلدية واغادوغو، بوركينا فاسو، ورئيس بلدية سان فرناندو، الفلبين) وهيئات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيتار، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية). وأعرب جميع الأطراف عن اهتمامهم المشترك بوضع مبادئ متفق عليها دوليا، تساعد كل حكومة وشتى أصحاب المصلحة على تحسين توفير الخدمات الأساسية للجميع.

٢٨ - وبناء على طلب عدة رابطات للسلطات المحلية أبدت رغبتها في فهم وتطوير وتعزيز تعاونها مع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والعكس صحيح، نظم اجتماع في قصر الأمم في جنيف في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والرابطات العالمية للتنسيق للمدن والسلطات المحلية، والسلطات الاتحادية السويسرية، وكانتون ومدينة جنيف. وجمع الاجتماع بين ممثلين رفيعي المستوى لرابطات السلطات المحلية وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها. وأسفر الاجتماع عن مجموعة من الاقتراحات المحددة التي تستهدف تعزيز الشراكة بين الجانبين، منها اقتراح يدعو إلى إنشاء فريق عامل يجتمع بصورة منتظمة.

طاء - الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية

٢٩ - يواصل برنامج اليونيتار للتدريب وبناء القدرات في الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية توفير قائمة عريضة من خدمات التدريب وبناء القدرات التي تستهدف

المسؤولين الحكوميين ومديري الديون والمصرفيين المركزيين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الناطقة بالانكليزية والفرنسية) وجمهوريات وسط آسيا وأذربيجان، فضلا عن فييت نام. ويوفر البرنامج تدريبا إقليميا لمديري الديون؛ وحلقات عمل قطرية لبناء المهارات اللازمة؛ والتدريب على وضع موجزات وطنية لتحسين الهياكل الأساسية القانونية التي تنظم المالية العامة والاقتراض. ويضطلع اليونيتار بجميع أنشطته التدريبية الإقليمية والقطرية في إطار هذا البرنامج مع شركائه، وهم معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية (هراري)، ومعهد غرب أفريقيا للإدارة المالية (لاغوس)، والوحدة الإقليمية للتدريب على إدارة الديون لوسط وغرب أفريقيا (Pôle-Dette) (ياوندي)، والمكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي في بيشكيك، ووزارة مالية فييت نام.

٣٠ - وقد استفاد البرنامج إلى أقصى حد من تكنولوجيات المعلومات الجديدة بغية توسيع نطاق خدماته في مجال التدريب والمعلومات ليشمل مديري ديون من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وجرى وضع مجموعة من الدورات التعليمية عن طريق الإنترنت ويجري توفيرها بصورة منتظمة، منها دورات مدة كل منها ستة أسابيع عن التفاوض على المعاملات المالية، وتنمية وتنظيم أسواق رأس المال، والتحكيم وتسوية النزاعات بوسائل بديلة وآليات اتفاقات الديون. وقد صادفت مبادرة ''التعلم عن طريق الإنترنت لمديري الديون'' نجاحا كبيرا كما تدور حاليا مناقشات لإطلاع شركاء اليونيتار الدوليين والإقليميين على خبرة المعهد في هذا المجال، بغية الأخذ بتكنولوجيات المعلومات الجديدة في التدريب على الصعيد الإقليمي. وتتلقى خدمة اليونيتار الشبكية الخاصة بمديري الديون عددا كبيرا من الزيارات التي يلتمس أصحابها معلومات ووثائق وأفضل الممارسات وبرامج تدريبية ومسارد.

ياء - المشاريع التي ينفذها مكتب اليونيتار في نيويورك

٣١ - على مدى الأشهر الاثني عشر الأخيرة، حضر أكثر من ١ ٦٠٠ مشارك دورات وحلقات عمل وجلسات إحاطة نظمها مكتب اليونيتار في نيويورك. وتتماشى هذه البرامج مع الممارسات السابقة في كونها تغطي نطاق احتياجات الدبلوماسيين في نيويورك ومنها (أ) التعريف بمنظومة الأمم المتحدة وهيئاتها/مكوناتها المختلفة؛ و (ب) التدريب على مسائل فنية مثل التجارة، والصكوك القانونية، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ و (ج) إكساب المهارات في مجالات من قبيل التفاوض واستخدام تكنولوجيا المعلومات وصياغة قرارات الأمم المتحدة.

٣٢ - ويحتفظ مكتب نيويورك بعلاقة تعاون وثيقة مع شركاء من قبيل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسة إنتل من أجل تنظيم وتنفيذ أعمال برمجة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك برنامج إلكتروني جديد، هو البرنامج العالمي للتعلم الإلكتروني الذي يمر بعامه الأول ويستهدف تدريب موظفي الخدمة المدنية في عواصمهم بمختلف أنحاء العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ساعد المكتب مؤخرا ٢٦ بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة على تحسين مواقعها على الإنترنت وعلى أن تصبح مهيأة بشكل أفضل لأن تتولى بنفسها تسيير شؤونها مستقبلا. وقد تحقق ذلك من خلال شراكة مثمرة جدا مع جامعة دي بول. كما يعمل المكتب على نحو وثيق جدا مع الأمانة العامة، ومع الهيئات المرتبطة بالأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية. وكان لشركاء اليونيتار هؤلاء خبراء جرت الاستفادة من خبرتهم في ما يقرب من جميع الدورات الأربعين التي وفرها مكتب نيويورك في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة.

كاف - المشاريع التي نفذها مكتب هيروشيما لآسيا والمحيط الهادئ التابع لليونيتار

٣٣ - بعد مرحلة تجريبية استمرت عامين، أنشئ مكتب هيروشيما لآسيا والمحيط الهادئ التابع لليونيتار رسميا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وبهذا أصبح اليونيتار أول وكالة للأمم المتحدة تقيم لها وجودا في هيروشيما، تلبية لرغبة سكانها ومسؤوليها في الإسهام على نحو أنشط في تحقيق السلام والتنمية في العالم أجمع.

٣٤ - وتتمثل المهمة الأولى المنوطة بالمكتب في توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين والدارسين وأعضاء المجتمع المدني في المنطقة. ومن المقرر أن ينفذ المكتب في دورة عملياته الأولى (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) سبعة مشاريع رئيسية كل سنة. وفيما يلي المواضيع المختارة، التي حددها اليونيتار بالاشتراك مع شركائه في هيروشيما وغيرهم من الشركاء الآسيويين: (أ) إعادة البناء بعد انتهاء الصراع؛ (ب) برنامج الزمالات من أجل أفغانستان (ثلاث مناسبات متتالية في هيروشيما وأفغانستان، مدعومة بالتعلم والرصد من بُعد)؛ (ج) إدارة المواقع التراثية الطبيعية والثقافية العالمية؛ (د) الاقتصاد الدولي والمالية الدولية؛ (هـ) التأهب للكوارث البحرية؛ (و) حفظ السلام الدولي (مشروع التعلم من بعد)؛ (ز) سلسلة كوشيرو التدريبية بشأن التنوع البيولوجي. ومن المقرر أن يكون موضوع تصميم المنهجيات التدريبية ووضعها، وهو موضوع مشمول بمجالات متعددة، عنصرا رئيسيا في جميع هذه الأنشطة. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، نظم المكتب فعلا مناسبات في إطار خمسة من المواضيع المذكورة أعلاه.

٣٥ - وستظل إقامة الشراكات على نطاق المنطقة كلها وخارجها ركنا أساسيا لعمل المكتب. وقد جرى فعلا إقامة تعاون فني مع عدد من الشركاء، منهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والشبكة العالمية للتعلم الإنمائي التابعة للبنك الدولي، ومركز التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومعهد غيتي لحفظ الطبيعة، وجامعة هيروشيما، وجامعة تكساس في أوستين، وكلية ستيلمان للأعمال التجارية التابعة لجامعة سيتون هول، والمعهد الدولي للمحيطات. ومع توسع البرامج، ستتسع أيضا شبكة شركاء اليونيتار القادرين على دعم أعمال المعهد ورسالته في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثالثا - المسائل المالية

٣٦ - رغم أن تمويل برامج اليونيتار الممولة من المنح المرصودة لأغراض خاصة ذو مستوى مرضٍ في الوقت الراهن، فإن. مستوى التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام لا يزال منخفضا، رغم الجهود المنهجية والمتواصلة التي يبذلها مجلس أمناء المعهد. ويهدد ذلك مستقبل بعض من البرامج التي تقدم مجانا إلى الدبلوماسيين وأعضاء الوفود من جميع الدول المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي.

٣٧ - ووفقا للتقرير المالي لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ الذي أحيل إلى مجلس مراجعي الحسابات، زاد مجموع إيرادات الصندوق العام لتلك الفترة بنسبة ١٢,٧ في المائة، مقارنة بإيرادات فترة السنتين السابقة، أي من ١٦٠ ٦٩٩ ١ دولارا إلى ١٩٣ ٩١٥ ١ دولارا. وقد أزال أثر الزيادة في إيرادات دعم البرامج البالغة ٠١١ ٤٧٣ دولارا الراجعة إلى زيادة النفقات في إطار صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة النقصان المتواصل في التبرعات والذي بلغ ٠٣٩ ٢١٤ دولارا. وزادت النفقات الكلية في فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بنسبة ١٤,٣ في المائة أي من ٢٥٣ ٧٩٠ ١ دولارا إلى ٣٧٣ ٠٤٥ ٢ دولارا، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة تكاليف الوظائف، الراجعة إلى ضعف دولار الولايات المتحدة. وتناقصت الاحتياطيات الكلية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٤٦١ ٦٢٥ دولارا بعد أن كانت ٥٢٠ ٧٧٢ دولارا في نهاية فترة السنتين السابقة.

٣٨ - وفيما يتعلق بصندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، فقد زادت الإيرادات الكلية لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ زيادة حادة بنسبة ٢٩,٧ في المائة، من ٣٩٨ ٢٥٢ ١١ دولارا إلى ٦٣٦ ٥٩٥ ١٤ دولارا، وذلك بسبب زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات. وبالتواكب مع زيادة الإيرادات، زادت النفقات أيضا بنسبة ٤٦,٣ في المائة أي من ٣٩٩ ٠٣٢ ٩ دولارا إلى ٧٠٢ ٢١٤ ١٣ دولار، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة عدد

المشاريع الجديدة التي أنشئت في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وزادت الاحتياطيات الكلية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٦٠١ ٩٩٧ ٥ دولار بعد أن كانت ٨٩١ ٤٨٢ ٤ دولارا في نهاية فترة السنتين السابقة.

٣٩ - وقد أكدت الجمعية في قرارها ٢٢٣/٥٨ الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتسوية المسائل المتعلقة بإيجار اليونيتار وديونه ومعدلات الإيجار وتكاليف صيانته على وجه السرعة، مع مراعاة حالته المالية، ورحبت بنظر اللجنة الخامسة في هذه المسائل.

٤٠ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٥٨ (د-١٤) إلى الأمين العام أن يدعو مجلس أمناء اليونيتار إلى ترشيد الهيكل المالي للمعهد بطرق عدة من بينها إمكانية تطبيق معدل متسق للدعم البرنامجي على صندوق المنح المرصودة لأغراض خاصة، حتى يتماشى مع المعدل الموحد الذي تأخذ به الأمم المتحدة، وقررت أن تعود إلى هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين.

٤١ - ووضع مجلس أمناء اليونيتار توصيات بشأن المسائل المشار إليها في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أعلاه أثناء دورته الثانية والأربعين التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وستحال هذه التوصيات إلى الجمعية العامة.

رابعا - التوصيات

٤٢ - ينبغي أن يواصل اليونيتار تدعيم برامج التدريب وبناء القدرات التي يضطلع بها. وستتوقف مواصلة توسيع هذه البرامج على الأموال المتاحة.

٤٣ - وينبغي أن تستفيد الدول الأعضاء على أفضل وجه ممكن من البرامج التي يوفرها اليونيتار. ويتوافر حاليا مجال كبير لإقامة شراكات بين الحكومات والمؤسسات من البلدان المانحة ونظرائها في البلدان المستفيدة من خلال الشبكة الحالية التي أقامها المعهد.

٤٤ - ولا تزال مسألة قدرة المعهد على الاستمرار من الناحية المالية مسألة تحتاج إلى حل. ورغم أن حالة البرامج الممولة من المنح المرصودة لأغراض خاصة هي حالة مُرْضية، فإن التبرعات غير المخصصة الغرض المقدمة إلى الصندوق العام لا تزال غير كافية إلى حد خطير. لذا ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في استئناف أو زيادة تبرعاتها.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/59/14).